واقع التكامل الإداري والأمني بين مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار في حماية الموروث الثقافي والتراث السياحي

"دراسة ميدانية نوعية"

أ. محمد مسعود حمد مسعود*

تاريخ التقديم: 2026/01/15 تاريخ القبول: 2026/06/18 تاريخ النشر: 2026/06/30

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الميدانية الوصفية إلى التعرف على واقع التكامل الإداري والأمني بين مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية في حماية الموروث الثقافي والتراث السياحي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الجانب النظري، وذلك من خلال استعراض الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، إلى جانب تحليل اللقاءات والاجتماعات الرسمية لمسؤولي المؤسستين.

كما استعانت الدراسة بالأسلوب النوعي ضمن المنهج الوصفي الميداني، من خلال إجراء مقابلات شخصية مع عدد من المسؤولين والموظفين المعنيين، بهدف تعميق الفهم حول واقع التنسيق والتكامل المؤسسي بين الجهتين محل الدراسة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن التكامل الإداري والأمني ما زال محدودًا، ويعتمد بدرجة كبيرة على الجهود الفردية والمبادرات الميدانية، في حين تتوزع الأدوار الأمنية والفنية بشكل تكاملي بين الشرطة السياحية ومصلحة الآثار. كما تبين وجود ضعف في التنسيق الإداري القائم، مع اقتصار تبادل المعلومات على المراسلات الرسمية والاتصال عند الضرورة، مما يَحد من سرعة الاستجابة للحالات الطارئة ويؤثر في كفاءة حماية المواقع الأثرية. وأبرزت الدراسة عددًا من الصعوبات العملية، التي يأتي في مقدمتها ضعف الإمكانيات الأمنية، واتساع نطاق المواقع، وغياب خطط واضحة للتدخل السريع أو لتوزيع الأدوار أثناء حالات الطوارئ.

واستنادًا إلى هذه النتائج، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لتعزيز التكامل، تضمنت وضع إطار تنظيمي مؤسسي واضح، وتطوير آليات التنسيق وتبادل المعلومات، ومعالجة النقص في الإمكانيات الأمنية، وتنظيم برامج تدريبية مشتركة، واستخدام التقنيات الحديثة، إلى جانب مراجعة وتطوير التشريعات المنظمة لحماية الموروث الثقافي والتراث السياحي، بهدف تحقيق حماية أكثر فاعلية للمواقع الأثرية والسياحية ودعم الاستدامة.

* الأكاديمية الليبية للدراسات العليا– إجدابيا. Mohamed.researcher88@gmil.com

الكلمات المفتاحية: التكامل الإداري, التكامل الأمني, حماية الموروث الثقافي, التراث السياحي, الشرطة السياحية, مصلحة الآثار.

Abstract

This descriptive field study aimed to examine the reality of administrative and security integration between the Department of Antiquities and the Tourist Police in protecting Libya's cultural heritage and tourist sites. The study relied on field interviews with selected officials to comprehensively analyze security and administrative cooperation, challenges, and mechanisms for improvement.

The results revealed that administrative and security integration remains limited and largely depends on individual efforts and field initiatives, while security and technical roles are distributed complementarily between the Tourist Police and the Department of Antiquities. The study also highlighted weak administrative coordination, with information exchange mostly limited to official correspondence or direct communication when necessary, affecting the efficiency of site protection and response to emergencies. Major operational challenges included insufficient security resources, the extensive scope of sites, and the absence of clear emergency plans or role distribution.

Based on these findings, the study recommended enhancing integration through a clear institutional framework, improving coordination and information exchange mechanisms, addressing resource gaps, organizing joint training programs, utilizing modern technologies, and reviewing and updating legislation regulating heritage protection, aiming to achieve more effective safeguarding of cultural and tourist sites and support their sustainable management.

Keywords: Administrative Integration, Security Integration, Cultural Heritage Protection, Tourist Heritage, Tourist Police, Department of Antiquities.

مقدمة

يُعد الموروث الثقافي، ولا سيما الآثار والمباني التاريخية، جزءًا أصيلًا من التراث الإنساني الذي يربط الحاضر بالماضي ويعكس تجارب الإنسان عبر العصور. ومن ثمّ، فإن حماية هذه المواقع تمثل مسؤولية وطنية تتطلب تضافر جهود الجهات المعنية كافة، وفي مقدمتها مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية، لضمان صون الهوية والثقافة الوطنية، ومنع الاعتداءات أو الأضرار التي قد تلحق بها (عنيبة، ٢٠١٩). وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أوجه التكامل الإداري والأمني بين هاتين الجهتين ودورهما في حماية التراث الثقافي، بالاعتماد على المقابلات الميدانية لتوضيح واقع العمل والتحديات المرتبطة به.

تناولت الدراسات السابقة دور الشرطة السياحية في حماية المنشآت السياحية والمواقع الأثرية، وأسهمت في فهم طبيعة الأدوار الأمنية والإدارية التي تضطلع بها هذه الأجهزة في سياقات مختلفة. أظهرت دراسة الخدام (٢٠١٥) دور الشرطة السياحية في حماية المنشآت السياحية والأثرية في الأردن، حيث بيّنت أن الشرطة السياحية تلعب دورًا إيجابيًا في حماية السياح والمنشآت السياحية والأثرية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستند إلى استبانة جُمعت من عينة قصدية مكوّنة من (١٥٠) شرطيًا سياحيًا من الأقاليم السياحية الثلاثة (الشمال، الوسط، الجنوب). وأشارت

النتائج إلى أهمية التعاون بين المؤسسات السياحية وتزويد الشرطة بالمعلومات الأمنية لضمان بيئة سياحية آمنة وخالية من المعوقات. كما أوصت الدراسة بتعزيز التعاون المؤسسي لدعم الدور الإيجابي للشرطة السياحية.

وتناولت دراسة الكردالي (٢٠٢٥) دور الشرطة السياحية في حماية المواقع الأثرية في ليبيا، من خلال دراسة تطبيقية على جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار، بهدف التعرف على الإجراءات الأمنية المتبعة والصعوبات التي تواجهها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام الاستبانة، وطُبقت على عينة قصدية بلغت (٩٠) مفردة، استُرجع منها (٧٦) استبانة صالحة للتحليل، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS). وتوصلت النتائج إلى أن للشرطة السياحية دورًا إيجابيًا في حماية المواقع الأثرية، بمتوسط استجابة كلي بلغ (٣.٦). كما أكدت أن حماية الآثار مسؤولية تضامنية تشمل الشرطة السياحية ومصلحة الآثار ووزارة السياحة والمواطن. وأبرزت الدراسة عددًا من المعوقات، من أهمها ضعف العقوبات في قانون الآثار الليبي رقم (٣) لسنة ١٩٩٤م، وغياب التنسيق الأمني، إضافة إلى مخاطر السرقة والتخريب والتنقيب غير المشروع.

كما تناولت دراسة عبد القادر (٢٠٢٢) دور الشرطة في حماية الآثار المصرية وتأمين المتاحف، مستندة إلى المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات من عينة مكوّنة من (١٢٩) فردًا من السياح من جنسيات مختلفة. وأظهرت النتائج أن بعض أفراد الحراسة لا يدركون أهمية الآثار، وأكدت على ضرورة تدريب رجال الشرطة ورفع كفاءتهم. كما أوصت الدراسة بضرورة إدراك المسؤولين في وزارة الداخلية المصرية لأهمية حماية الآثار والمتاحف بما يعادل أهمية استقرار الوضع الأمني في البلاد.

وتناولت دراسة الحاج والهياجي (٢٠٢٣) إدارة التراث الثقافي الأثري في منطقة حائل ودورها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، من خلال تحليل إسهام مواقع التراث الأثري في دعم الاستدامة السياحية. وهدفت الدراسة إلى إبراز مكونات التراث الثقافي الأثري وأثرها في تحقيق التوازن بين استثمار الموارد الثقافية والحفاظ عليها للأجيال القادمة. واعتمدت على المنهج الوصفي باستخدام الاستبانة، وطُبقت على عينة عشوائية مكوّنة من (١١٨) مشاركًا خلال الفترة من يناير إلى فبراير ٢٠٢٣. وأظهرت النتائج تأييد المجتمع المحلي لتنمية السياحة لما لها من آثار اقتصادية وثقافية إيجابية، مع التأكيد على ضرورة تعزيز جهود حماية المواقع الأثرية والحد من الآثار السلبية المحتملة للسياحة.

الفرع الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث أنها أجمعت، بدرجات متفاوتة، على أهمية الدور الذي تؤديه الشرطة السياحية في حماية المنشآت السياحية والمواقع الأثرية، وضرورة تفعيل التعاون المؤسسي بين الجهات ذات العلاقة لضمان حماية الموروث الثقافي. كما أسهمت هذه

الدراسات في توضيح طبيعة الأدوار الأمنية والإدارية المرتبطة بحماية الآثار، وكشفت عن جملة من التحديات القانونية والتنظيمية والأمنية التي تواجه هذا المجال.

ومن حيث فترة التطبيق، تباينت الدراسات زمنيًا بين دراسات سابقة وحديثة، مثل دراسة الخدام (٢٠١٥) ودراسة الكردالي (٢٠٢٥)، وهو ما يعكس استمرارية الاهتمام الأكاديمي بموضوع حماية الآثار وتزايد الوعي بأبعاده الأمنية والإدارية في ظل المستجدات الراهنة. أما من حيث مكان التطبيق، فقد تنوعت البيئات الجغرافية للدراسات، حيث أُجريت في عدد من الدول العربية، مثل الأردن وليبيا ومصر والمملكة العربية السعودية، مما أتاح مقارنة التجارب المختلفة في حماية التراث الثقافي وفقًا للخصوصيات المؤسسية والتشريعية لكل دولة.

وفيما يتعلق بأهداف الدراسات، فقد اختلفت باختلاف طبيعة البحث والجهة المستهدفة؛ إذ ركزت بعض الدراسات على الدور الأمني المباشر للشرطة السياحية في حماية المواقع الأثرية والمتاحف، في حين اهتمت دراسات أخرى بإدارة التراث الثقافي الأثري ودوره في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، وإبراز أهمية التوازن بين استثمار الموارد الثقافية والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الدراسات السابقة أسهمت في بناء أساس معرفي مهم حول حماية الآثار والتراث الثقافي من الجوانب الأمنية والإدارية والتنموية، الأمر الذي يدعم الإطار النظري للدراسة الحالية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي تناولت التكامل الإداري والأمني بين مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية بصورة مباشرة، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته. وفي هذا السياق، يُبين الجدول رقم (١) أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

جدول رقم (١) أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة

أوجه التشابه بين الدراسات السابقة	أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة
تتفق معظم الدراسات على أهمية حماية المواقع الأثرية والمنشآت السياحية، وعلى الدور المحوري الذي تؤديه الجهات الأمنية، ولاسيما الشرطة السياحية، في الحد من المخاطر التي تهدد التراث الثقافي. كما تشترك الدراسات في اعتمادها على المنهج الوصفي واستخدام الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات، إضافة إلى تأكيدها على ضرورة التعاون المؤسسي بين الجهات المعنية بحماية الآثار.	تختلف الدراسات من حيث مجال التركيز, إذ اهتمت بعضها بالدور الأمني للشرطة السياحية في حماية الآثار والمتاحف، بينما تناولت أخرى الجوانب الإدارية والتنموية لإدارة التراث الثقافي وعلاقته بالتنمية السياحية المستدامة. كما اختلفت من حيث البيئات الجغرافية، وحجم ونوع العينات، وطبيعة التحديات التي عالجتها، والتي تنوعت بين أمنية وتشريعية وإدارية وتنموية.

المصدر (من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة)

الفرع الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وأهم ما توصلت إليه من نتائج، يرى الباحث أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة في أنها لا تقتصر على تناول الدور الأمني للشرطة السياحية في حماية المنشآت السياحية والمواقع الأثرية، كما هو الحال في معظم الدراسات السابقة، بل تسعى إلى تحليل التكامل الإداري والأمني بين مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية بوصفه مدخلًا شاملًا لحماية الموروث الثقافي والتراث السياحي. كما تركز الدراسة على تحليل آليات التنسيق المؤسسي والتعاون الميداني بين الجانبين، وتحديد أوجه القصور التي تعيق هذا التكامل، وهو جانب لم يحظَ بمعالجة مباشرة في أغلب الدراسات السابقة.

وتختلف الدراسة الحالية كذلك من حيث نطاقها التطبيقي، إذ أُجريت في البيئة الليبية، مستندة إلى دراسة ميدانية وصفية تعكس الواقع الفعلي للتعاون بين الجهتين في حماية التراث الثقافي، في حين ركزت معظم الدراسات السابقة على بيئات عربية أخرى أو على جانب واحد من منظومة الحماية. كما تسهم هذه الدراسة في سد فجوة بحثية تتعلق بغياب الدراسات التي تعالج العلاقة التكاملية بين الجوانب الإدارية والأمنية في مجال حماية الآثار، بما يدعم تطوير السياسات والآليات المؤسسية ذات الصلة.

الفرع الرابع: الفجوة البحثية

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت دور الشرطة السياحية في حماية المواقع الأثرية أو إدارة التراث الثقافي، فإنه لا توجد دراسات كافية تناولت التكامل الإداري والأمني بين مصلحة الآثار والشرطة السياحية بصورة شاملة. كما أن معظم الدراسات السابقة اقتصرت على التحليل النظري أو استخدام البيانات الثانوية، ولم تقدم توصيات عملية قابلة للتطبيق لتعزيز التنسيق بين المؤسستين. وبناءً على ذلك، تهدف الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال إجراء دراسة ميدانية وصفية تبرز الدور التكاملي لهاتين المؤسستين في حماية الموروث الثقافي والتراث السياحي في ليبيا.

الفرع الخامس: مشكلة الدراسة

على الرغم من تعدد الجهود المبذولة من قبل مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية في حماية المواقع الأثرية والسياحية، فإن مستوى التكامل الإداري والأمني بين الجهتين ما يزال محدودًا، ويعتمد في الغالب على المبادرات الفردية والاجتهادات الشخصية، في ظل غياب إطار تنظيمي واضح يحدد مجالات التعاون وصلاحيات كل طرف. وقد أدى هذا الواقع إلى ضعف التنسيق في المهام الأمنية، وتكرار الإجراءات الإدارية، مما انعكس سلبًا على فاعلية حماية التراث السياحي الوطني.

ومن هنا، تبرز أهمية الدراسة في التساؤل عن مدى تحقق التكامل الإداري والأمني بين مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار، والعوامل التي تعيق تحقيق هذا التكامل، وسبل تطويره بما يعزز حماية الموروث السياحي والثقافي في ليبيا.

ولتجسيد هذه المشكلة وتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المقابلة الميدانية أداةً رئيسية لجمع البيانات، حيث صيغت مجموعة من الأسئلة المفتوحة لتغطية المحاور الأساسية، وهي: التعاون الأمني، والتعاون الإداري، والصعوبات والتحديات، والتطوير والتحسين. وقد أُتيح للمشاركين التعبير بحرية وإثراء المعلومات النوعية المطلوبة، مع تحليل الإجابات لاستخلاص أوجه التكامل والمعوقات والسبل المقترحة لتطوير الأداء المشترك.

الفرع السادس: منهج الدراسة والتعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة

أولا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل الجانب النظري، وذلك من خلال استعراض الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، إلى جانب تحليل اللقاءات والاجتماعات الرسمية لمسؤولي المؤسستين.

كما استعانت الدراسة بالأسلوب النوعي ضمن المنهج الوصفي الميداني، من خلال إجراء مقابلات شخصية مع عدد من المسؤولين والموظفين المعنيين، بهدف تعميق الفهم حول واقع التنسيق والتكامل المؤسسي بين الجهتين محل الدراسة.

ثانياً: التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة

التكامل الإداري والأمني: هو مستوى التعاون والتنسيق بين مصلحة الآثار والشرطة السياحية في تبادل المعلومات، ووضع الخطط والإجراءات المشتركة، وتنفيذها لحماية التراث الثقافي والسياحي وضمان الأمن في المواقع الأثرية والسياحية.

مصلحة الآثار: الجهة الرسمية المسؤولة عن إدارة وحماية التراث الثقافي والأثري في ليبيا، بما يشمل تسجيل المواقع، والإشراف على صيانتها وترميمها، وضمان الحفاظ على المواقع الأثرية والمتاحف.

الشرطة السياحية: الجهاز الأمني المكلف بحماية المنشآت السياحية والمواقع الأثرية، وتأمين الزوار، ومنع الاعتداءات أو السرقات أو التخريب داخل المواقع السياحية والأثرية.

الموروث الثقافي والتراث السياحي: يشمل المواقع الأثرية والمتاحف والممارسات الثقافية المرتبطة بالسياحة، والتي تمثل جزءًا من الهوية الوطنية والقيمة التاريخية، ويجب الحفاظ عليها للأجيال القادمة.

الفرع السابع: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى الى فهم واقع التكامل الاداري والامني بين مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية, وذلك من خلال:

١. تحليل طبيعة العلاقة التنظيمية والامنية بين الجهازين ودورهما في حماية المواقع الاثرية.

٢. التعرف على اساليب التنسيق الاداري والامني القائمة بين المؤسستين وآليات تبادل المعلومات بينها.

٣. تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه التكامل في الاداء الميداني والاداري.

٤. اقتراح آليات عملية لتعزيز التعاون والتكامل بما يســـهم في رفع كفاءة الحماية والمحافظة على الموروث السياحي والثقافي الليبي.

الفرع الثامن: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراســـة من كونها تتناول موضـــوعاً ذا بعد وطني وأمني إداري في آن واحد, حيث تسعى الى ابراز دور التكامل بين الاجهزة الامنية والادارية في حماية احد أهم الموارد الوطنية المتمثلة في التراث السياحي.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من خلال مايلي:

١. **أهمية علمية:** إذ تسهم في اثراء الادبيات والدراسات المتعلقة بإدارة الامن السياحي وحماية الآثار من خلال منظور تكاملي بين مؤسستين رسميتين.

٢. **أهمية تطبيقية:** كونها تقدم نتائج واقعية ومقترحات يمكن الاستفادة منها من قبل صناع القرار في وزارة الداخلية ومصلحة الآثار لتحسين مستوى التنسيق وتطوير الاجراءات المشتركة.

٣. **أهمية مجتمعية:** لما لذلك من أثر مباشــر في تعزيز الامن الســياحي وتشــجيع الاســتثمار في القطاع السياحي والثقافي بما يخدم التنمية المحلية.

الفرع التاسع: أدوات الدراسة

تم استخدام أداة المقابلة الشخصية باعتبارها الأداة الأنسب لطبيعة الدراسة النوعية، لما تتيحه من إمكانية الحصول على بيانات معمقة ودقيقة من المسؤولين في مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية بمدينة إجدابيا حول واقع التكامل الإداري والأمني بين المؤسستين.

وقد وُجهت المقابلات إلى عينة قصدية من المسؤولين المعنيين، شملت: رئيس فرع مصلحة الآثار إجدابيا، ورئيس مكتب الشرطة السياحية إجدابيا، ومدير مكتب التفتيش والمتابعة بجهاز الشرطة السياحية فرع المنطقة الشرقية، وذلك بهدف ضمان شمولية وتنوع المعلومات.

تم إعداد دليل مقابلة تضمن مجموعة من الأسئلة المفتوحة، جرى تنظيمها في أربعة محاور رئيسية هي: التعاون الأمني، والتعاون الإداري، والصعوبات والتحديات، ومقترحات التطوير والتحسين، وقد صيغت الأسئلة بأسلوب مفتوح لإتاحة الفرصة للمبحوثين للتعبير بحرية وإثراء البيانات النوعية.

وقد أُدرج دليل المقابلة كاملاً ضـــمن الملحق رقم (١) دليل المقابلة, وتم تحليل بيانات المقابلات باســتخدام أســلوب التحليل الموضــوعي (تحليل المضــمون) لاســتخلاص أنماط التكامل، والمعوقات، والسبل المقترحة لتطوير الأداء المشترك.

الفرع العاشر: حدود الدراسة

١. **الحدود المكانية:** اقتصــرت الدراســة على مدينة إجدابيا باعتبارها نموذجاً يمثل أحد مكاتب جهاز الشرطة السياحية, ومصلحة الآثار في مدينة إجدابيا, بهدف دراسة واقع التكامل الامني والاداري في بيئة عمل واقعية قابلة للتعميم النسبي على باقي الفروع والمكاتب.

٢. **الحدود البشـرية:** اقتصـر مجتمع الدراسـة على عدد من المسـؤولين والقيادات الإدارية والأمنية العاملين بمصـلحة الآثار وجهاز الشـرطة السـياحية وحماية الآثار بمدينة إجدابيا، ممن لهم علاقة مباشـرة بمهام التنسـيق والتكامل الإداري والأمني بين المؤسـستين، وذلك باعتبارهم الفئة الأكثر قدرة على توفير بيانات دقيقة وذات صلة بأهداف الدراسة.

٣. **الحدود الزمانية:** أجريت المقابلات وعملية جمع البيانات خلال الفترة من شـهر نوفمبر الى شـهر ديسمبر سنة ٢٠٢٥, وهي المدة التي شهدت تنفيذ الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها.

٤. **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على تحليل أوجه التكامل الاداري والامني بين مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار.

الفرع الحادي عشر: أداة جمع البيانات

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على جمع البيانات من مصدرين رئيسيين لضمان شمولية المعلومات وموثوقيتها:

١. **المصادر الثانوية:** استند الباحث في إعداد الإطار النظري وتحليل الدراسات السابقة إلى مجموعة من المصادر الثانوية، والتي شملت الكتب والمراجع المحلية والعربية والأجنبية ذات الصلة، بالإضافة إلى المقالات، والتقارير، والأبحاث السـابقة، وبعض المواقع الإلكترونية المتخصـصـة التي تناولت موضوع الدراسة.

٢. **المصادر الأولية:** تم جمع البيانات الأولية من خلال مقابلات ميدانية وصفية أجريت مع مجموعة من المسـؤولين المختارين بعناية لضـمان شـمولية المعلومات، حيث تم إعداد مجموعة من الأسـئلة المفتوحة لتغطية المحاور الرئيسية للدراسة: التعاون الأمني، التعاون الإداري، الصـعوبات والتحديات، والتطوير والتحسين.

المحور الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

الفرع الأول: المفاهيم الاساسية للدراسة

١.١.٢. **مفهوم التكامل في اللغة:** يعني إتمام الشـيء واسـتكمال أجزائه وصـفاته، بحيث تتحقق فيه صفات الكمال، كما يشير إلى اكتمال الأشياء بعضها بعضًا، والتكملة هي ما يتم بها الشيء.

٢.١.٢. **مفهوم التكامل في الاصـطلاح:** يشـير إلى الانتقال من حالة الغموض أو التشـتت إلى حالة الوضـوح والائتلاف، ويعني انضـمام كيانات مختلفة ومتفرقة بحيث تتكامل، متجنبةً بعض الخسـائر وقادرة على تحقيق مكاسب لا يمكن الوصول إليها بشكل فردي، مما يؤدي إلى وحدة تكاملية بين هذه الكيانات. (تيار الوفاء الإسلامي,٢٠٢٣).

٣.١.٢.**مفهوم التكامل الاداري:** هو مفهوم يشير الى العملية التي تهدف الى تنسيق وتوحيد الانشطة والاهداف والجهود داخل المؤسسة بشكل متناغم وفعال بين جوانب العمل الاداري(الروضي,٢٠٢٤).

٤.١.٢.**مفهوم التكامل الامني:** هو مجموعة واسعة من الانشطة التي تتعلق بالأساس القومي والامني للمؤسسات المنخرطة في هذا النوع من التعاون(العبسي,٢٠٢٣).

٢.١.٥.نبذة تاريخية عن الآثار في ليبيا: بدأ الاهتمام بالآثار في ليبيا مع الاحتلال الإيطالي عام ١٩١١، حيث قامت بعثات أثرية بالتنقيب في مدن مثل لبدة، شحات، صبراتة وطرابلس. واستمرت الأعمال الأثرية خلال الإدارة البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ومع قيام الدولة الليبية في الخمسينيات بدأت مصلحة الآثار بعربنة معاملات التنقيب وتنظيم البعثات وفق تراخيص قانونية، مع التركيز على آثار ما قبل التاريخ، الآثار المحلية، والمدن الإسلامية والتاريخية. صدرت عدة قوانين لتنظيم حماية الآثار، أبرزها قانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٣، وقانون الآثار لسنة ١٩٦٨، والقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤، الذي منح مصلحة الآثار الحق الحصري في حماية وتنقيب ونشر التراث الأثري الليبي (مصلحة الآثار الليبية,٢٠٢٤).

٢.١.٦.نبذة عن مصلحة الآثار الليبية: تعد مصلحة الآثار الليبية الجهة القانونية الرئيسية المسؤولة عن حماية وصيانة التراث الأثري في ليبيا، ويقع مقرها الرئيسي بالسراي الحمراء بطرابلس. تشرف المصلحة على المواقع والمعالم الأثرية والمدن التاريخية من خلال ست مراقبات وعدد من المكاتب الأثرية، وتعتبر القناة الرئيسية للتواصل مع المنظمات العالمية المعنية بالآثار والتراث، إضافة إلى مسؤوليتها عن التعريف بالآثار على المستويين الوطني والدولي. كما تتعاون المصلحة مع العديد من البعثات الأثرية الأجنبية ومركز التراث العالمي، نظرًا لوجود خمس مواقع أثرية مسجلة رسميًا ضمن قائمة التراث العالمي (نفس المرجع,٢٠٢٤).

٢.١.٦.١.الهيكل التنظيمي لمصلحة الآثار الليبية: يُعد الهيكل التنظيمي لمصلحة الآثار الليبية الإطار الإداري الذي يحدد توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين المستويات المختلفة المختصة بحماية التراث والمحافظة عليه. ويهدف هذا الهيكل إلى ضمان التنسيق بين الإدارات والمكاتب والفروع الميدانية، بما يسهم في تنفيذ السياسات والخطط المعتمدة في مجالات التنقيب، الترميم، التوثيق، والمتاحف. ويوضح الشكل التالي البنية التنظيمية للمصلحة وعلاقات الارتباط بين مكوناتها المختلفة.

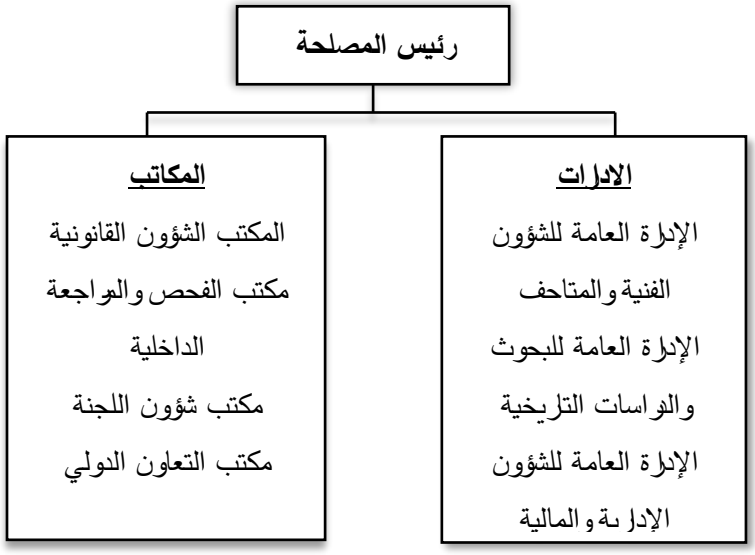

شكل رقم (١) الهيكل التنظيمي لمصلحة الآثار الليبية المصدر
(من إعداد الباحث بالاستناد الى بيانات مصلحة الآثار الليبية)

٢.١.٧.٢.نبذة عن جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار

١.١.٧.١.٢.تمهيد:

تسعى جهود الشرطة الأمنية إلى خدمة المجتمع، وأهم مهامها هي حفظ الأمن والآمان في المجتمع بشكل عام للمواطنين والأجانب, وذلك للعوائد المحمودة والنتائج الايجابية ومنها: تشجيع الاستثمار داخل الدولة وتطوير الاقتصاد، واتاحة فرص العمل لأفراد المجتمع، وتعزيز ثقة المواطنون والأجانب بقانون الدولة الآمنة وقضائها، وكذلك تشجيع القطاعات العامة على العمل الجاد. لذا يتوجب على الجهات الرسمية في الدولة الليبية الحرص على تعزيز دور الأجهزة الأمنية التي في مقدمتها جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار (الدوفاني,٢٠٢٤).

٢.٧.١.٢.جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار: هو الهيئة المعنية بتأمين المواقع السياحية وحمايتها، بالإضافة إلى مكافحة تهريب الآثار والمحافظة على التراث الثقافي في ليبيا. يهدف هذا الجهاز إلى ضمان سلامة السياح والحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي للبلاد (المجمع القانوني الليبي, العدد٠٣).

٣.٧.١.٢.الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار

يُعد الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار أساساً لتنظيم سير العمل وتوزيع المهام بين الوحدات والإدارات المختلفة داخل الجهاز، بما يضمن تنفيذ دوره في حماية المواقع الأثرية وتأمين المرافق السياحية والحفاظ على الممتلكات الثقافية. ويهدف هذا التنظيم إلى تحقيق التنسيق الفعّال بين المستويات الإدارية والميدانية لضمان سرعة التدخل وكفاءة الأداء. ويوضح الشكل التالي البناء التنظيمي للجهاز وعلاقات الارتباط بين مكوناته.

يتكون الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار من التقسيمات التالية:

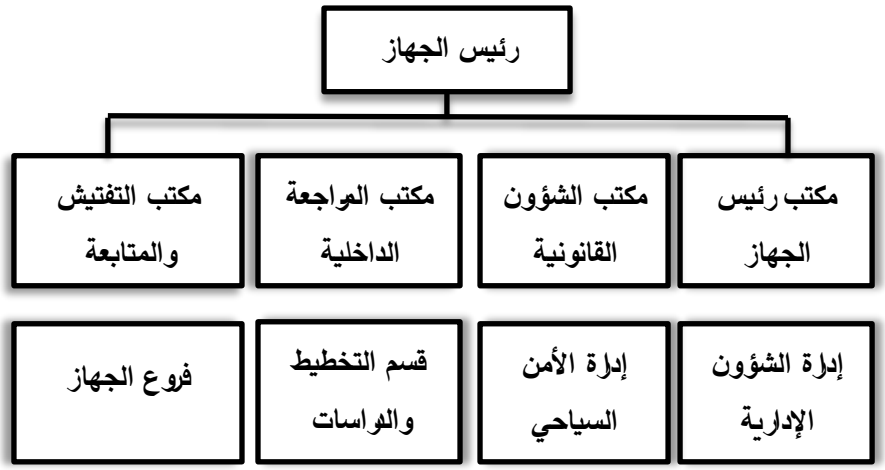

الشكل رقم(٢) الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار

المصدر(من إعداد الباحث بالاستناد الى قرار رقم٩١ لسنة٢٠٠٩)

٤.٧.١.٢.رتب أعضاء هيئة الشرطة:

تكون رتب أعضاء هيئة الشرطة على النحو التالي(قانون رقم ٥, ٢٠١٨: ٢):

١. **الضابط:** عضو قوة الشرطة من رتبة ملازم فما فوق.

٢. **ضابط الصف:** عضو قوة الشرطة من رتبة نائب عريف فما فوق.

٣. **الفرد: شرطي.**

٤. **الموظف:** هو الغير حامل للصفة النظامية في قوة الشرطة.

والجداول التالية توضح تدرج رتب أعضاء هيئة الشرطة التابعة لوزارة الداخلية الليبية كالتالي:

جدول رقم (٢) يوضح رتب ضباط وضباط صف أعضاء هيئة الشرطة على النحو التالي:

رتب الضباط بهيئة الشرطة	
لواء	رائد
عميد	نقيب
عقيد	ملازم أول
مقدم	ملازم ثاني
رتب ضباط الصف بهيئة الشرطة	
نائب ضابط	رئيس عرفاء
نائب ضابط أول	رئيس عرفاء أول
نائب ضابط ثاني	رئيس عرفاء ثاني
مساعد ضابط	عريف
مساعد ضابط أول	نائب عريف
مساعد ضابط ثاني	فرد

المصدر (من إعداد الباحث بالاستناد الى قانون رقم ٥, ٢٠١٨: ٤)

يوضح الجدول رقم (٢) التدرج الهرمي للرتب في هيئة الشرطة، حيث يتم تصنيف ضباط الصف والضباط بحسب مستوياتهم الوظيفية والقيادية. بالنسبة لضباط الصف، يظهر الجدول وجود سلسلة متدرجة تبدأ من رتبة فرد مروراً برتبة نائب عريف وعريف وصولاً إلى الرتب الأعلى مثل رئيس عرفاء أول ورئيس عرفاء ثاني. أما بالنسبة لضباط هيئة الشرطة، فتبدأ الرتب من ملازم ثاني وملازم أول، ثم تصاعدياً عبر نقيب ومقدم وصولاً إلى أعلى الرتب مثل عقيد وعميد ولواء.

يمكن ملاحظة أن التدرج في الرتب يعكس هيكلًا واضحًا للسلطة والمسؤولية، حيث يتمتع كل مستوى بمهام وصلاحيات تتناسب مع درجة المسؤولية والقيادة الموكلة له. كما يعكس هذا الترتيب التدرج الوظيفي بين ضباط الصف والضباط، مما يسهل تحديد مستويات القيادة والمسؤولية داخل الجهاز الأمني، وهو أمر مهم عند تحليل العلاقات الوظيفية وأثر الرتب على الأداء المؤسسي واتخاذ القرارات الإدارية.

جدول رقم (٣) يوضح صفة الموظف المدني في وزارة الداخلية

الصفة	التعريف
موظف مدني في وزارة الداخلية	هو العضو غير حامل للصفة النظامية الشرطية في قوة الشرطة.

المصدر (من إعداد الباحث بالاستناد الى القانون رقم ٥، ٢٠١٨: ٤)

يوضح الجدول رقم (٣) التعريف الرسمي للموظف المدني في وزارة الداخلية، حيث يُعرَّف بأنه العضو غير الحامل للصفة النظامية في قوة الشرطة. ويعكس هذا التعريف تمييزًا واضحًا بين الموظفين المدنيين والضباط أو ضباط الصف الذين يحملون الصفة النظامية، بما يحدد نطاق مسؤولياتهم وصلاحياتهم داخل الجهاز الأمني. ويُعد هذا التمييز مهمًا في الدراسات الإدارية والبحثية المتعلقة بهيكلية الوزارة، إذ يسهم في فهم توزيع المهام والأدوار بين الكوادر المدنية والعسكرية، وتأثير ذلك في سير العمل واتخاذ القرار داخل الوزارة.

٢.١.٧.٥.الإطار القانوني المنظم لعمل جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار

نُظم عمل جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار بموجب القانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٥م بشأن حماية الآثار والمتاحف والمدن القديمة والمباني التاريخية، والذي حدد الأسس العامة للحماية، وأدوار الشرطة السياحية، وضبط المخالفات، وآليات التنسيق المؤسسي، والمهام الميدانية، وذلك على النحو الآتي (القانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٥م):

١. **الأسس العامة:** تهدف إلى حماية الآثار والمتاحف والوثائق والمدن القديمة والمباني التاريخية من العبث أو الإهمال أو التعدي (مادة ٢)، وتحدد الجهة المختصة بإدارة وتنظيم وحماية هذه المواقع، مع تكليف الشرطة السياحية بدعم وتنفيذ الإجراءات الميدانية (مواد ١ و٤).

٢. **دور الشرطة السياحية:** تشمل تأمين المواقع فور اكتشاف أي أثر (مادة ١١)، اتخاذ تدابير حماية الآثار في السلم والحرب بالتنسيق مع الجهات الأمنية (مادة ٩/أ)، وضبط المخالفات مثل التخريب أو التشويه أو الاتجار غير المشروع بالقطع الأثرية (مادة ٨)، إضافة إلى منع أي مشاريع أو إنشاءات قرب المناطق الأثرية دون إذن رسمي (مواد ٧ و١٧ و١٨).

٣. **المتاحف والمدن القديمة:** حماية المدن القديمة والمباني التاريخية من التغيير أو المساس بها دون إذن، ومراقبة الأنشطة التجارية والمعمارية والسياحية، وحظر مرور الطيران أو اختراق حاجز الصوت فوق المواقع التاريخية (مواد ٣٥–٥٠ و٤٣)، مع متابعة المنشورات السياحية لضمان الالتزام بالقانون (مادة ٤٤).

٤. **المخالفات والعقوبات:** تشمل الحفر غير المرخص أو إتلاف الآثار، طمس أو تشويه المعالم التاريخية، استغلال المواقع الأثرية لأغراض تجارية دون إذن، وإخفاء القطع الأثرية أو عدم التبليغ عنها (المواد ٥١–٥٧). ودور الشرطة: تنفيذ الضبطية القضائية، تحرير المحاضر، إحالة القضايا للنيابة، ومتابعة تنفيذ قرارات الرد أو المصادرة.

٥. **التنسيق المؤسسي:** التعاون مع مصلحة الآثار والجهات الأمنية الأخرى في حالات الحرب أو الكوارث أو حماية المواقع الكبرى.

٦. **المهام الميدانية للشرطة:** حماية المواقع والمتاحف والبعثات الأثرية، تأمين المناطق الأثرية والمدن القديمة، ضبط التنقيب غير القانوني أو الاتجار بالقطع الأثرية، تنفيذ قرارات الجهة المختصة، استقبال البلاغات عن الاكتشافات، حماية السياح والزوار، والتنسيق مع القضاء والنيابة في قضايا الآثار.

٨.١.٢.أوجه التكامل والتنسيق المؤسسي بين مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار: تجلت جهود التكامل والتنسيق المؤسسي بين جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار ومصلحة الآثار الليبية في اجتماع برئاسة كبار المسؤولين لمناقشة سبل تعزيز التعاون في حماية المواقع الأثرية والسياحية وتطوير آليات العمل المؤسسي، مع التركيز على حماية الموقع الأثري المكتشف حديثًا في منطقة غوط الرمان وفقًا للقانون رقم (٣) لحماية الموروث الثقافي الليبي، مما يعكس استمرارية التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية(المنصة الليبية، ٢٠٢٥).

تواصلت جهود التكامل المؤسسي على المستوى المحلي من خلال اجتماع العميد أمحمد غريبة، رئيس فرع جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار بزُوَارَة، مع مدير مكتب آثار زوارة لمناقشة سبل تعزيز حماية المواقع الأثرية والسياحية، تطوير إجراءات التأمين الميداني، وتحسين تجربة الزوار، بما يعزز حماية التراث الثقافي ودوره في دعم الهوية الوطنية والتنمية المحلية(جهاز الشرطة السياحية، ٢٠٢٥).

٩.١.٢.جهود جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار في مكافحة جرائم تهريب الممتلكات الثقافية

تشكل جرائم تهريب الآثار والاعتداء على المواقع التراثية تهديدًا مباشرًا للهوية الحضارية، ما يستدعي إطارًا تحقيقيًا وإجرائيًا متكاملًا يشمل الاكتشاف، التوثيق، فحص المضبوطات، ونقلها إلى مخازن مؤمّنة، إضافة إلى متابعة القضايا العابرة للحدود وتفعيل التعاون الدولي وفق اتفاقية اليونسكو، إلى جانب تعزيز الرقابة الميدانية واستخدام التقنيات الحديثة وحملات التوعية المجتمعية (فايق، ٢٠٢٥).

وقد أسفرت جهود جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار بالتنسيق مع الجهات الأمنية المختلفة من ضبط أربعة أشخاص يقومون بأعمال حفر غير مشروعة في أحد المواقع الأثرية بمنطقة الجبل الأخضر، حيث ضُبطت بحوزتهم أدوات ومعدات للتنقيب، وأُحيلوا إلى نيابة النظام العام لاستكمال التحقيقات والإجراءات القانونية اللازمة (وزارة الداخلية الليبية، ٢٠٢٥).

وفي السياق ذاته، أفاد تقرير بوابة الوسط بأن جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار ضبط شخصًا متورطًا في أعمال الحفر والنبش والتخريب داخل موقع أثري بمدينة سبها، وذلك عقب ورود معلومات لوحدة التحري. وقد جرى إيقافه بالتنسيق مع مديرية أمن سبها، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تمهيدًا لإحالته إلى النيابة المختصة (بوابة الوسط، ٢٠٢٥).

الفرع الثاني: السياق النظري والعملي لحماية التراث في ليبيا

١.٢.٢. العوامل التي تهدد التراث الثقافي

يُعد التعرف على العوامل التي تهدد التراث الثقافي خطوة ضرورية لفهم أسباب تدهوره ووضع آليات عملية لحمايته. فهذه العوامل تختلف في طبيعتها ومصادرها بين تأثيرات طبيعية وأخرى بشرية، ويظهر أثرها بشكل مباشر أوتدريجي على المواقع والمعالم التراثية.

ويوضح الشكل التالي أبرز هذه العوامل وكيفية تفاعلها في التأثير على التراث الثقافي.

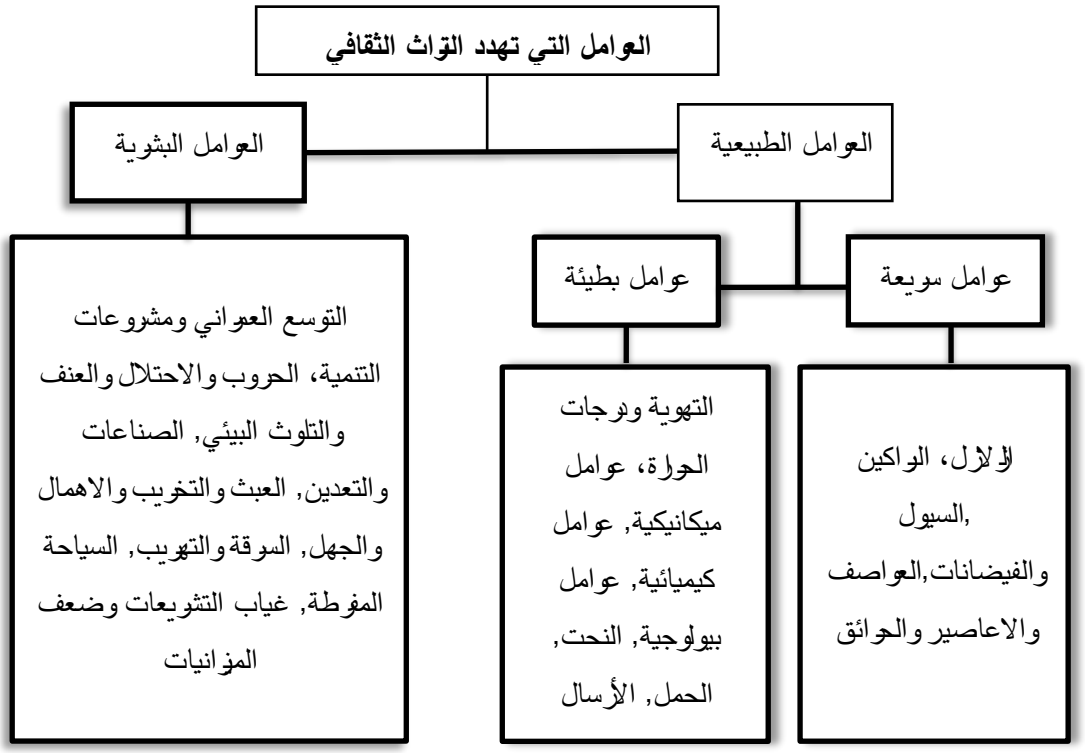

شكل رقم (٣) العوامل والمخاطر التي تهدد التُّرَاث الثقافي

المصدر (الهياجي,٢٠١٦)

٢.٢.٢. التوزيع الجغرافي لمواقع التُّراث العالمي في الوطن العربي

يُعد الوطن العربي من أغنى مناطق العالم بالمواقع الأثرية والتراثية التي تعكس عمق حضـــارته وتنوع مكوناته الثقافية عبر العصور. وتمثل مواقع التُّراث العالمي فيه شاهداً حياً على إسهام الإنسان العربي في مسيرة الحضارة الإنسانية.

ويبين الجدول الآتي التوزيع الجغرافي لهذه المواقع في مختلف الدول العربية.

جدول رقم (٤) يوضح التوزيع الجغرافي لمواقع التُّرَاث العالمي في الوطن العربي

م	الدولة	ثقافي	طبيعي	مختلط	الاجمالي	المعرضة للخطر
١	مصر	٦	١		٧	١
٢	العراق		٤		٤	٣
٣	الاردن	٤		١	٥	

٤	تونس	٧	١		٨	
٥	الجزائر	٦		١	٧	
٦	المغرب	٩			٩	
٧	**ليبيا**	**٥**			**٥**	
٨	اليمن	٣	١		٤	٣
٩	سلطنة عمان	٤			٤	
١٠	قطر	١			١	
١١	الامارات	١			١	
١٢	فلسطين	٢			٢	٢
١٣	السودان	٢			٢	
١٤	السعودية	٤			٤	
١٥	موريتانيا	١	١		٢	
١٦	سوريا	٦			٦	٦
١٧	لبنان	٥			٥	
١٨	البحرين	٢			٢	

المصدر (من اعداد الباحث بالاستناد الى الدراسات السابقة)

يُوضح الجدول رقم (٤) التوزيع الجغرافي لمواقع التراث العالمي في بعض الدول العربية حسب تصنيفها (ثقافي، طبيعي، مختلط)، إضافة إلى المواقع المعرضة للخطر. وبالنظر إلى ليبيا، يتبين أنّها تضم خمسة مواقع جميعها ضمن التراث الثقافي، دون مواقع طبيعية أو مختلطة، مما يعكس الطابع التاريخي والحضاري للموروث الليبي المرتبط بالحضارات الإغريقية والرومانية والإسلامية.

ومع ذلك، لا تُدرج ليبيا أي مواقع ضمن فئة "المعرضة للخطر"، رغم أن الواقع الميداني يشير إلى تحديات جدية مثل الاضطرابات السياسية، ضعف الحماية، الاتجار غير المشروع بالآثار، والتعديات العمرانية. وتُبرز هذه الفجوة الحاجة إلى تعزيز التوثيق والتحديث والتنسيق مع منظمة اليونسكو لضمان إدراج المواقع المهددة ضمن قوائم الحماية العاجلة، صونًا لها كجزء من التراث الإنساني المشترك.

٣.٢.٢. حصر المواقع الأثرية التابعة لمكتب مراقبة آثار إجدابيا

يُعد تحديد وحصر المواقع الأثرية خطوة أساسية لتوثيق التراث الثقافي وحمايته، إذ يتيح معرفة دقيقة بتوزع هذه المواقع وخصائصها التاريخية. ويعكس الحصر الذي نفذه مكتب مراقبة آثار إجدابيا الجهود المبذولة لمتابعة حالة المواقع الأثرية في المنطقة وتقييمها، بما يسهم في وضع خطط مناسبة لصونها وحمايتها. ويوضح الجدول التالي توزيع المواقع حسب موقعها الجغرافي وطبيعة معالمها الأثرية.

جدول رقم (٥) يوضح المواقع الأثرية والتاريخية التابعة لمكتب مراقبة آثار إجدابيا

م	الموقع الاثري	المكان
١	القصر الفاطمي	اجدابيا شرق العيادة المجمعة
٢	مسجد الامام سحنون	اجدابيا داخل المقبرة الاسلامية
٣	الحصن الروماني	اجدابيا شمال المقبرة الاسلامية
٤	موقع ارض الصبيحات الاثري	اجدابيا شرق المقبرة الاسلامية
٥	منطقة المجسات	اجدابيا جنوب المقبرة الاسلامية
٦	منطقة الصهاريج	اجدابيا داخل مدرسة الاندلس
٧	برج الصحارى سابقاً	اجدابيا بجوار الحصن الروماني
٨	النقش التذكاري	اجدابيا شمال مدرسة طارق
٩	قصر الحلية الاثري	اجدابيا
١٠	مدينة بوريوم الاثرية	شرق مرسى البريقة ١٠ كم
١١	القصر التركي الاثري	داخل ميناء البريقة النفطي
١٢	قصر العطلات	جنوب مدينة البريقة ١٠كم
١٣	قصر الصحابى الاثري	جنوب مدينة اجدابيا ١٠٠كم
١٤	القصور الثلاث الاثرية	شرق مدينة اجدابيا ٦٠ كم
١٥	سيرة الخفاجي عامر	جنوب غرب اجدابيا ١٨ كم
١٦	قصر بوهريشيمة الاثري	شمال منطقة سلطان

المصدر(من اعداد الباحث بالاستناد الى كشف مصلحة الآثار اجدابيا)

يُبرز الجدول رقم (٥) تنوع وانتشـــار المواقع الأثرية والتاريخية التابعة لمكتب مراقبة آثار إجدابيا، الممتدة من النطاق الحضـري للمدينة إلى ضـواحيها ومناطق البريقة وسـلطان. وتشـمل هذه المواقع منشـآت إسـلامية مثل القصـر الفاطمي ومسـجد الإمام سـحنون، وآثار رومانية وبيزنطية كالحصـن الروماني ومدينة بوريوم، ما يعكس تعدد الحقب الحضـارية ودور المنطقة كعقدة تواصـل تاريخي بين الساحل والداخل. كما يشير انتشار المواقع داخل المناطق المأهولة أو المحيطة بها إلى ضرورة تعزيز الحماية من التوسع العمراني والتغيرات البيئية.

٤.٢.٢. حصر الفنادق السياحية التابعة لمكتب السياحة ببلدية إجدابيا

يهدف الحصر إلى توضيح الفنادق السياحية العاملة ضمن نطاق بلدية إجدابيا، ومستويات خدماتها وتصـنيفاتها، بما يتيح فهماً أدق للبنية السـياحية في المنطقة ويسـهم في دعم خطط تطوير القطاع. يوضح الجدول التالي أهم هذه الفنادق وبياناتها الأساسية.

جدول رقم (٦) يوضح الفنادق السياحية التابعة لمكتب السياحة ببلدية إجدابيا

م	الفندق	الترخيص السياحي
١	فندق آمال ليبيا(عام)	مكتب السياحه اجدابيا
٢	فندق الراحه (خاص)	مكتب السياحه اجدابيا
٣	فندق البرصة (خاص)	مكتب السياحه اجدابيا
٤	فندق افريقيا (خاص)	مكتب السياحه اجدابيا
٥	فندق الجوهرة (خاص)	مكتب السياحة اجدابيا

المصدر(من اعداد الباحث بالاستناد الى كشف الفنادق المرخصة بمكتب السياحة اجدابيا)

يُظهر الجدول رقم (٦) محدودية البنية الفندقية في بلدية إجدابيا، حيث يقتصر عدد الفنادق المسجلة على خمس منشآت معظمها مملوكة للقطاع الخاص وتخضع لإشراف مكتب السياحة. وتعكس هذه البيانات ضعف الاستثمار السياحي المحلي وقلة تنوّع الخدمات الفندقية، مما يؤثر على القدرة الاستيعابية للمدينة في حال زيادة الحركة السياحية أو زيارة المواقع الأثرية القريبة. كما تشير إلى الحاجة لتعزيز دور القطاعين العام والخاص في تطوير البنية الفندقية بما يتوافق مع القيمة التاريخية والثقافية للمنطقة.

٥.٢.٢. مؤشرات القطاع السياحي في ليبيا – الربع الأول ٢٠٢٥

وزارة السياحة والصناعات التقليدية الليبية أفادت في تقريرها عن مؤشرات القطاع السياحي للربع الأول من عام ٢٠٢٥ أن القطاع يشهد مؤشرات إيجابية للتعافي واستعادة النشاط بفضل حالة الاستقرار النسبي في البلاد. خلال هذه الفترة، زار ليبيا ٧٥٦ سائحًا من ٥٠ دولة، مع تسجيل ١١٧,٠٨١ نزيلًا، من بينهم ٧٥,٣٠٨ مواطنين ليبيين، مما يعكس انتعاش السياحة الداخلية. وقد بلغ عدد الشركات السياحية المعتمدة ٤١,٧٧٣ شركة، كما تم تنظيم ١١٦ رحلة سياحية شملت مواقع أثرية وطبيعية متعددة في مختلف المدن الليبية. كما تم إصدار ١١٠ تأشيرات إلكترونية عبر المنظومة الجديدة، بما يعكس جهود الدولة في رقمنة الخدمات السياحية وتسهيل الوصول إلى الوجهات الليبية. تشير هذه البيانات إلى بداية واعدة لتعافي القطاع السياحي والحاجة إلى استمرار دعم البنية التحتية السياحية وتوسيع برامج الترويج والتسهيل لجذب السياح وضمان أمنهم (وزارة السياحة والصناعات التقليدية، ٢٠٢٥).

٦.٢.٢. قانون حماية الآثار والتراث في ليبيا

يعود تاريخ الجهود القانونية لحماية الآثار في ليبيا منذ عام ١٩١٤، بدءًا بمرسوم الاحتلال الإيطالي، مرورًا بالتشريعات البريطانية، وصولًا إلى مرسوم ١٩٥٣ الذي نظم مصلحة الآثار، وإصدار "قانون حماية الآثار" في ١٩٨٣ من مؤتمر الشعب العام. تضمن القانون تعريف الآثار، وتنظيم ملكيتها، والحفريات، والمتاحف، والوثائق التاريخية، والعقوبات، مع التأكيد على أن جميع الآثار أموال

عامة يجب حمايتها. ومع ذلك، سجل القانون بعض نقاط الضعف، منها غياب نصوص تجرم تهريب أو الاتجار بالآثار، وعدم وضوح التعويضات لملاك الأراضي المكتشف فيها آثار، إضافة إلى تحديات إدارية وتقنية أعاقت فعالية مصلحة الآثار. رغم ذلك، يُعد القانون إطارًا أساسياً يمكن تطويره لتعزيز حماية التراث الثقافي الليبي (امبارك، ٢٠٢٠).

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

يتناول هذا المحور الجانب الميداني للبحث عبر تحليل البيانات المجمعة من مقابلات مع مسؤولين في مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية بأجدابيا، بهدف تقييم واقع التعاون الأمني والإداري بين المؤسستين. شملت عينة الدراسة ثلاثة مشاركين تم اختيارهم بطريقة قصدية لضمان خبرتهم المباشرة، وجُمعت البيانات عبر مقابلات مباشرة (٢٠–٣٠ دقيقة لكل مقابلة) مع الالتزام بالسرية. تم تحليل الإجابات باستخدام التحليل المضموني لاستخلاص الموضوعات الرئيسة المتعلقة بالتعاون الأمني والإداري، التحديات، وسبل التطوير، وربط النتائج بأهداف الدراسة والإطار النظري لتعكس صورة شاملة عن التكامل بين المؤسستين.

الفرع الاول: عرض نتائج المقابلات (الواقع الميداني)

تم إجراء مقابلات ميدانية مع عدد من المسؤولين المختارين لضمان شمولية المعلومات، وهم: مدير مكتب التفتيش والمتابعة بجهاز الشرطة السياحية فرع المنطقة الشرقية، رئيس مكتب الشرطة السياحية أجدابيا، ورئيس فرع مصلحة الآثار أجدابيا. تم إعداد أسئلة مفتوحة لتغطية المحاور الرئيسية للدراسة: التعاون الأمني، التعاون الإداري، الصعوبات والتحديات، والتطوير والتحسين.

المحور الأول: التعاون الأمني

تنسيق حماية المواقع الأثرية: أشار رئيس مكتب التفتيش بالمنطقة الشرقية إلى أن التنسيق يتم مباشرة عبر رؤساء المكاتب دون وجود إطار تنظيمي مركزي موحد. وأوضح مدير مكتب الشرطة السياحية اجدابيا أن التنسيق يتم حسب نطاق كل مكتب، بينما شدد مدير مراقبة آثار أجدابيا على أن التنسيق يتم عبر التواصل المباشر بين المكاتب المختصة في الجهتين، ويعتمد على الجهود الميدانية في ظل غياب إطار تنظيمي مركزي مؤسسي.

طبيعة الأدوار الأمنية والفنية: أوضح المبحوثين أن جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار مسؤول عن الحماية الأمنية والتأمين ومنع الاعتداء أو العبث بالمواقع الأثرية، في حين يقتصر دور مصلحة الآثار على الجوانب الفنية والتخصصية، لا سيما أعمال الترميم والصيانة وتقييم الأضرار، ضمن إطار تكاملي بين الدورين الأمني والفني.

وجود خطط أو بروتوكولات مكتوبة: أشار رئيس مكتب التفتيش إلى عدم وجود بروتوكولات واضحة، في حين أفاد مدير مكتب الشرطة السياحية بوجود ترتيبات صادرة عن إدارة حماية الموروث الثقافي، بينما بين مدير مراقبة آثار أجدابيا أن التنسيق يعتمد عمليًا على الترتيبات الميدانية أكثر من كونه مؤسسيًا، مما يؤدي أحيانًا إلى تفاوت مستوى التعاون وغياب وضوح الاختصاصات.

المحور الثاني: التعاون الإداري

تبادل المعلومات والبيانات: أوضح المشاركون تفاوت أساليب تبادل المعلومات، حيث أشار رئيس مكتب التفتيش إلى عدم وجود توافق، فيما أشار مدير مكتب الشرطة السياحية إلى استخدام المراسلات، بينما ذكر مدير مراقبة آثار أجدابيا أن التبادل محدود وغالبًا ما يتم عبر المراسلات الرسمية أو الاتصالات المباشرة عند الضرورة، دون وجود آلية إدارية موحدة.

اللجان والاجتماعات الدورية:

بين المشاركون أن الاجتماعات المشتركة غير منتظمة، إلا أن التنسيق يتم في الحالات الطارئة، خاصة عند وقوع اعتداءات على المواقع أو اكتشاف مواقع جديدة.

أبرز العوائق الإدارية: أشار معظم المبحوثين إلى ضعف التنسيق الإداري وغياب آليات تنظيمية واضحة، مع الاعتماد على الأساليب التقليدية في المتابعة، بينما أكد بعضهم عدم وجود عوائق جوهرية في نطاق المكاتب، لكنها تحد من تحقيق التكامل الأمثل.

المحور الثالث: الصعوبات والتحديات

الصعوبات الأمنية والإدارية: أشار المشاركون إلى قلة الإمكانيات الأمنية، واتساع نطاق المواقع، وعدم وجود خطط مشتركة واضحة للتدخل السريع أو توزيع الأدوار أثناء الحالات الطارئة.

التعامل مع المشكلات الميدانية الطارئة: أوضح المشاركون أن التنسيق يتم عبر إخطار الشرطة السياحية وحماية الآثار من قبل مراقبة آثار أجدابيا، مع اتباع الإجراءات القانونية المعمول بها عند الانتقال إلى الموقع.

المحور الرابع: التطوير والتحسين

المقترحات لتعزيز التكامل: أشار المشاركون إلى ضرورة وضع آلية تنسيق دائمة، تفعيل العمل المشترك، ودعم استخدام الوسائل التقنية الحديثة لمراقبة وحماية المواقع الأثرية، بالإضافة إلى وضع خطة دائمة للحفاظ على المواقع الأثرية.

أهمية التدريب المشترك وتطوير التشريعات: اتفق أغلب المبحوثين على أهمية تنظيم دورات تدريبية مشتركة بين الشرطة السياحية وحماية الآثار ومصلحة الآثار، إلى جانب تطوير التشريعات المنظمة لحماية الآثار لتعزيز التعاون المؤسسي.

الفرع الثاني: تحليل الأفكار المشتركة والمختلفة

الأفكار المتكررة / المشتركة

١. ضرورة التنسيق المباشر بين المكاتب المختصة لدى الجهتين.

٢. قيام الشرطة السياحية وحماية الآثار بالأدوار الأمنية، ومصلحة الآثار/مكتب مراقبة الآثار بالأدوار الفنية والتخصصية.

٣. غياب إطار تنظيمي مركزي واضح أو بروتوكولات مكتوبة وشاملة.

٤. قلة الإمكانيات تعد من أبرز الصعوبات في حماية المواقع الأثرية.

٥. أهمية وضع آليات تنسيق دائمة، وتفعيل التدريب المشترك، واستخدام الوسائل التقنية الحديثة.

جدول رقم (٧) يوضح نقاط الاتفاق والاختلاف حول واقع التكامل الإداري والأمني بين مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار

نقاط الاتفاق	نقاط الاختلاف
١. جميع المبحوثين أكدوا على غياب بروتوكولات مكتوبة شاملة.	١. اختلاف الرؤية حول وجود لجان مشتركة، حيث أشار بعض المشاركين إلى وجودها في نطاق محدد، بينما أشار آخرون إلى غيابها.
٢. اتفق معظم المسؤولين على التوزيع التكميلي للأدوار الأمنية والفنية.	٢. التباين في تقييم العوائق الإدارية، حيث رأى البعض عدم وجود عوائق، بينما أشار آخرون إلى ضعف التنسيق الإداري المسبق وغياب آليات تنظيمية واضحة.
٣. تم الاتفاق على أن التنسيق الإداري الحالي يعتمد على الجهود الميدانية المباشرة وليس على تنظيم مؤسسي رسمي.	

(المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج المقابلات الميدانية)

تُبين نتائج الجدول رقم (٧) وجود اتفاق بين المبحوثين حول غياب بروتوكولات مكتوبة شاملة تنظم التنسيق المؤسسي، واعتماد هذا التنسيق على الجهود الميدانية المباشرة أكثر من كونه قائمًا على تنظيم رسمي. كما اتفق معظم المشاركين على وجود توزيع تكميلي للأدوار بين الجوانب الأمنية والفنية. في المقابل، أظهرت النتائج تباينًا في الآراء بشأن وجود اللجان المشتركة وتقييم العوائق الإدارية، حيث أشار بعض المبحوثين إلى محدودية هذه اللجان أو غيابها، بينما رأى آخرون أن ضعف التنسيق الإداري وغياب الآليات التنظيمية يمثلان عوائق قائمة.

الفرع الثالث: عرض ماورد في الاطار النظري (الخطاب الرسمي)

تشير المصادر الرسمية إلى أن هناك جهودًا مستمرة لتعزيز التعاون بين مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار على المستويين المركزي والمحلي. فقد عُقدت اجتماعات تنسيقية بين قيادات الجهاز والمصلحة لمناقشة تطوير آليات العمل وضمان حماية المواقع الأثرية والسياحية وصون التراث الثقافي وفق القانون رقم (٣) بشأن حماية الموروث الثقافي الليبي.

كما شملت الجهود التنسيقية اجتماعات موسعة بين وزارة السياحة وجهاز الشرطة السياحية ومصلحة الآثار، بهدف توفير بيئة سياحية آمنة، وتسهيل عمل الشركات السياحية، وتعزيز حماية الموروث الثقافي لدعم النشاط السياحي والاقتصادي.

على المستوى المحلي، يعكس التعاون المستمر بين فروع الجهاز والمكاتب الإقليمية وجود تنسيق فعلي لتحسين التأمين الميداني للمواقع الأثرية، تطوير تجربة الزوار، وتعزيز دور التراث الثقافي في دعم الهوية الوطنية والتنمية المحلية.

الفرع الرابع: تفسير التناقض (التحليل العلمي): بالرغم من التأكيدات الرسمية على وجود تنسيق مؤسسي مستمر، أظهرت النتائج الميدانية أن هذا التنسيق غير منتظم ويعتمد غالبًا على الجهود الفردية، مع ضعف الإطار المؤسسي والآليات المكتوبة. يمكن تفسير هذا التناقض بعدة عوامل:

١. **الفجوة بين الخطاب الرسمي والتطبيق الميداني:** الاجتماعات والمراسلات الرسمية تعكس نية مؤسسية للتنسيق، لكنها لم تُترجم بعد إلى آليات عمل مؤسسية واضحة على مستوى المكاتب والفروع المحلية.

٢. **غياب الآليات التنظيمية الموحدة:** عدم وجود بروتوكولات مكتوبة واضحة، يترك التنفيذ مرهونًا بالمبادرات الفردية وقدرات كل مكتب أومسؤول.

٣. **الموارد والإمكانات المحدودة:** نقص الإمكانيات البشرية والمادية يحد من قدرة المكاتب المحلية على تنفيذ الخطط التنسيقية الرسمية بشكل فعال.

٤. **اختلاف المستويات الإدارية:** هناك تنسيق على المستوى المركزي، بينما على المستوى المحلي يظل التنفيذ غير متسق، ما يؤدي إلى تفاوت جودة الحماية وتطبيق الإجراءات بين المواقع المختلفة.

الخلاصة: التناقض بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني يشير إلى الحاجة الملحة لتطوير إطار تنظيمي واضح، بروتوكولات مكتوبة، وتخصيص الموارد اللازمة لضمان تطبيق التنسيق المؤسسي فعليًا، بما يسهم في حماية أكثر فعالية للموروث الثقافي والتراث السياحي.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

تمهيد

يستعرض هذا المحور أهم الاستنتاجات المستمدة من التحليل الميداني والنظري، مع تفسير النتائج ومقارنتها بالدراسات السابقة. يركز على واقع التكامل الإداري والأمني بين مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية، ويقدم توصيات عملية لتعزيز التعاون المشترك وحماية الموروث الثقافي والتراث السياحي. تم تقسيم المحور إلى فقرتين رئيسيتين: النتائج والتوصيات.

الفرع الاول: مناقشة نتائج الدراسة

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع التكامل الاداري والامني بين مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية, من خلال تحليل نتائج المقابلات, حيث ان الدراسة أثارت جملة من التساؤلات وتوصلت إلى عدة استنتاجات ساهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها ويحاول الباحث هنا الإشارة إلى أبرز هذه الاستنتاجات.

أظهرت المقابلات الميدانية مع المسؤولين المختارين أن التكامل الإداري والأمني بين مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية في حماية الموروث الثقافي والتراث السياحي مازال محدودًا ويعتمد بدرجة كبيرة على المبادرات الفردية والاجتهادات الميدانية.

التعاون الأمني: يتم التنسيق بشكل مباشر بين رؤساء المكاتب، مع غياب إطار تنظيمي مركزي أو بروتوكولات مكتوبة شاملة. وتوزيع الأدوار يتسم بالتكامل الجزئي؛ حيث تتولى الشرطة السياحية الحماية الأمنية، بينما تختص مصلحة الآثار بالجوانب الفنية والتخصصية مثل الترميم والصيانة.

التعاون الإداري: تبادل المعلومات والبيانات محدود وغالبًا ما يتم عبر المراسلات الرسمية أو الاتصالات عند الضرورة، مع ضعف الاجتماعات الدورية واللجان المشتركة.

الصعوبات والتحديات: أبرز العقبات تشمل قلة الإمكانيات، اتساع نطاق المواقع، وغياب الخطط المشتركة للتدخل السريع أثناء الحالات الطارئة.

التطوير والتحسين: اقترح المشاركون وضع آلية تنسيق دائمة، تعزيز التدريب المشترك، استخدام الوسائل التقنية الحديثة، وتطوير التشريعات المنظمة لحماية الآثار.

الفرع الثاني: الاستنتاجات

١. التكامل الإداري والأمني بين مصلحة الآثار والشرطة السياحية في حماية الموروث الثقافي والتراث السياحي مازال محدودًا ويعتمد بدرجة كبيرة على الجهود الفردية والمبادرات الميدانية.

الأدوار الأمنية والفنية موزعة بشكل تكاملي بين الشرطة السياحية ومصلحة الآثار، حيث تتولى الأولى الحماية والتأمين، بينما تختص الثانية بالجوانب الفنية والترميمية، لكن هذا التكامل يحتاج إلى دعم مؤسسي وتنظيمي أكبر.

٢. التنسيق الإداري الحالي غير فعال، إذ يقتصر تبادل المعلومات على المراسلات الرسمية والاتصال عند الضرورة، مع غياب آلية إدارية موحدة، ما يحد من سرعة الاستجابة للحالات الطارئة ويؤثر على كفاءة حماية المواقع.

٣. أبرز الصعوبات تتمثل في ضعف الإمكانيات الأمنية، اتساع نطاق المواقع، وغياب الخطط الواضحة للتدخل السريع أو توزيع الأدوار أثناء الطوارئ.

٤. الحلول المقترحة لتعزيز التكامل تشمل وضع آلية تنسيق دائمة، تعزيز التدريب المشترك، استخدام الوسائل التقنية الحديثة، وتطوير التشريعات المنظمة لحماية الآثار، بما يسهم في حماية أكثر فاعلية للمواقع الأثرية والسياحية.

الفرع الثالث: التوصيات

١. تعزيز التكامل الإداري والأمني بين مصلحة الآثار والشرطة السياحية من خلال وضع إطار تنظيمي مؤسسي واضح يحدد الصلاحيات والمسؤوليات، لتقليل الاعتماد على الجهود الفردية والمبادرات الميدانية.

٢. تطوير آليات التنسيق الإداري وتبادل المعلومات بين الجهتين، بما يشمل إنشاء نظام موحد للتواصل وإجراءات واضحة للاستجابة السريعة للحالات الطارئة.

٣. معالجة أبرز الصعوبات العملية، مثل نقص الإمكانيات الأمنية واتساع نطاق المواقع الأثرية، من خلال تخصيص موارد كافية ووضع خطط واضحة لتوزيع الأدوار أثناء الحالات الطارئة.

٤. تعزيز القدرات المؤسسية عبر تنظيم برامج تدريبية مشتركة بين الشرطة السياحية ومصلحة الآثار، وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة لمراقبة وحماية المواقع الأثرية.

٥. مراجعة وتطوير التشـريعات المنظمة لحماية الآثار لضـمان توفير حماية قانونية فعالة للموروث الثقافي والتراث السياحي، بما يدعم استدامة حماية المواقع الأثرية والسياحية.

المساهمة البحثية: تسهم هذه الدراسة الميدانية في إثراء المعرفة النظرية والتطبيقية في مجال حماية الموروث الثقافي والتراث السـياحي من خلال التركيز على واقع التكامل الإداري والأمني بين مصـلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية. وتتمثل أهم مساهماتها في الكشف عن مدى فعالية التنسيق المؤسسي بين الجهتين، وتحليل أدوارهما الأمنية والفنية في حماية المواقع الأثرية والسـياحية. كما تقدم الدراسـة توصيات عملية قابلة للتطبيق لتعزيز التعاون المؤسسي، بما في ذلك تطوير آليات تبادل المعلومات، تنظيم برامج تدريبية مشتركة، استخدام الوسائل التقنية الحديثة، ووضـع إطار تنظيمي واضـح لتوزيع المسؤوليات. وبالتالي، توفر هذه الدراسة قاعدة علمية ومنهجية يمكن أن تستفيد منها الجهات الرسمية في تحسين حماية التراث الثقافي، وتعزيز الأمن السياحي، ودعم التنمية المحلية المستدامة.

قائمة المراجع:

اولاً: الرسائل العلمية

١. الكردالي, عبدالصمد جمعة سالم, (٢٠٢٥) دور الشرطة السياحية في حماية المواقع الأثرية دراسة تطبيقية على جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار في ليبيا, رسالة ماجستير , الاكاديمية الليبية

٢. الخدام, حمزة خليل (٢٠١٥) دور الشـرطة السـياحية في حماية المنشـآت السـياحية والأثرية في الأردن, دراسة ميدانية, رسالة ماجستير, الاردن

٣. عبد القادر, إسـلام إبراهيم (٢٠٢٢) دور الشـرطة في حماية الآثار المصـرية وتأمين المتاحف, رسالة ماجستير, كلية السياحة والفنادق, مصر

ثانياً: الدوريات

٤. الدوفاني, نعيمة علي, (٢٠٢٤) فعالية أجهزة الشـرطة الليبية في مواجهة الجرائم المعلوماتية, **مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**, العدد٢٦, ص.ص ٧١-٨٩

٥. الحاج, محمد بن علي- الهياجي, ياسـر هاشـم (٢٠٢٣) ادارة التراث الثقافي الاثري بمنطقة حائل ودوره في في تحقيق التنمية السـياحية المسـتدامة, **مجلة العلوم الانسـانية والادارية**, المجلد١١, العدد ٠١, ص.ص ٢٣٢-٢٦٢

٦. الهياجي، ياسر هاشم, (٢٠١٦) دور المنظمات الدولية والاقليمية في حماية التراث الثقافي وادارته وتعزيزه, **مجلة ادوماتو للنشر العلمي**, العدد٣٤, ص.ص ٨٧-١١٠

٧. العبسـي, مشـعل, (٢٠٢٣) الاتفاق الشـامل لمفهوم التكامل الامني والازدهار, **مجلة اضـواء البلاد الصحفية**, العدد ٣٠, ص.ص ٢٠٢-٢٤٠

٨. الروضـــي, عبدالكريم محمد, (٢٠٢٤) التكامل الاداري: تحفيز للابداع وتحقيق للنجاح, الدولية للتدريب والاستشارات والحلول المتكاملة , **مجلة اضواء البلاد الصحفية**, العدد ٣٠, ص.ص ١٠١-١٣٨

٩. امبارك, عمر عبدالله, (٢٠٢٠) التنظيم القانوني للآثار في ليبيا, **مجلة العلوم السياسية والقانون**, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية, العدد ٢١

ثالثاً: القوانين والقرارات

١٠. قانون الشرطة رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم جهاز الشرطة الليبية

١١. قانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن حماية الآثار والمتاحف والمدن القديمة والمباني التاريخية

رابعاً: المواقع الالكترونية

١٢. الصـفحة الرسـمية لمصـلحة الآثار الليبية على الانترنت, تمت الزيارة في السـاعة ١١:١٧ ص بتاريخ ٢٧-١٠-٢٠٢٥ رابط الموقع : http://doa.ly/structure

١٣. موقع المجمع القانوني الليبي على الانترنت, تمت الزيارة في السـاعة ٩:٢٠ ص بتاريخ ٢٨-١٠-٢٠٢٥ رابط الموقع https://lawsociety.ly/legislation

١٤. موقع تيار الوفاء الإسـلامي على الانترنت, تمت الزيارة في السـاعة ١٠:٢٤ ص بتاريخ ٩-١١-٢٠٢٥ رابط الموقع https://al-wafa.net/1781

١٥. موقع المنصـة الليبية على الانترنت, تمت الزيارة في السـاعة ٩:١٧ ص بتاريخ ١٠-١١-٢٠٢٥ رابط الموقع : https://almenassa.ly/2025/06/17

١٦. الموقع الرسـمي لوزارة السـياحة والصـناعات التقليدية على الانترنت, تمت الزيارة في السـاعة ١٢:١٧ ص بتاريخ ١٢-١١-٢٠٢٥ رابط الموقع : https://tourism.gov.ly)

١٧. الموقع الرسمي لجهاز الشرطة السياحية على الفيس بوك, تمت الزيارة في الساعة ١٢:١٧ ص بتاريخ ١٢-١١-٢٠٢٥ رابط الموقع : https://www.facebook.com/tourismpoliceoffice)

١٨. الموقع الرسـمي لوزارة الداخلية الليبية على الفيس بوك, تمت الزيارة في السـاعة ١٠:٢٠ ص بتاريخ ١٣-١١-٢٠٢٥ رابط الموقع: https://www.facebook.com/moi.gov.ly/locale=ar_AR

١٩. فايق, مينا, (٢٠٢٥) التحقيق في جرائم الآثار والتهريب الأثري, موقع المسـتشـار القانوني مينا فـايق, تمـت الزيـارة في السـاعـة ١:٢٠ م بتـاريخ ٢٠-١١-٢٠٢٥ رابط الموقع : https://www.menafayq.com

الملاحق

ملحق رقم (١) دليل المقابلة (أسئلة المقابلة الموجهة الى المشاركين في الدراسة)

المحور الاول: التعاون الامني

١. كيف يتم التنسيق بين مصلحة الآثار وجهاز الشرطة السياحية في حماية المواقع الاثرية داخل نطاقكم؟

٢. ما طبيعة الادوار الامنية التي يقوم بها كل طرف أثناء تنفيذ مهام الحماية؟

٣. هل توجد خطط أو بروتوكولات مكتوبة تحدد مجالات التعاون الاداري والامني بين الجهازين؟

المحور الثاني: التعاون الاداري

٤. كيف يتم تبادل المعلومات والبيانات بين الجهازين في الجوانب الادارية؟

٥. هل توجد لجان مشتركة او اجتماعات دورية بين الجهتين لتنظيم العمل الاداري؟

٦. ما أبرز العوائق الادارية التي تواجهكم في تحقيق التكامل بين المؤسستين؟

المحور الثالث: الصعوبات والتحديات

٧. ماأبرز الصعوبات الامنية أو الادارية التي تواجه التعاون بين الشرطة السياحية ومصلحة الآثار؟

٨. كيف يتم التعامل مع المشكلات الميدانية الطارئة أثناء حماية المواقع الاثرية؟

المحور الرابع: التطوير والتحسين

٩. ماهي المقترحات او الاجراءات التي ترون انها قد تسهم في تعزيز التكامل الاداري والامني؟

١٠. هل ترون ضرورة لتدريب مشترك او تطوير تشريعات تنظم العلاقة بين مصلحة الاثار وجهاز الشرطة السياحية؟

وتجدر الاشارة الى ان الاسئلة صيغت بأسلوب مفتوح لتتيح للمشاركين التعبير بحرية واثراء المعلومات النوعية المطلوبة كما تم تحليل اجاباتهم بشكل مضمون لتحديد اوجه التكامل والمعوقات والسبل المقترحة لتطوير الاداء المشترك.

ملحق رقم(٢) صور توثيقية لاجتماعات التعاون المؤسسي بين جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار، ومصلحة الآثار الليبية: يعرض هذا الملحق صور توثيقية التي توضح الاجتماعات الرسمية بين رئيس جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار ورئيس مصلحة الآثار الليبية، إلى جانب اللقاءات المشتركة مع الجهات المعنية. تُبرز الصور طبيعة التنسيق الميداني والمؤسسي بين الجانبين في حماية المواقع الأثرية والحفاظ على الموروث الثقافي الوطني، وتدعم النتائج الواردة في الدراسة من خلال توثيق الجهود على مستوى التخطيط والتنفيذ.

صورة رقم(١)